



نادى المجلس الإسلامي السوري، في بيان أصدره أمس الأحد، المجتمع الدولي وكل المنظمات الدولية والحقوقية المعنية بالتدخل والضغط على النظام السوري لأجل الإطلاق الفوري لسراح السجناء، ومعرفة أعدادهم وأسمائهم وتهمهم وأحكامهم، والمراقبة المستمرة للسجون وتحسين ظروف الاعتقال، ومراعاة ما ضمنته الشرائع الدينية والمواثيق الدولية لهؤلاء، ومعاقبة المنتهكين لحقوقهم وإدراجهم ضمن قائمة المطلوبين بتهم الجرائم ضد الإنسانية.

ونوه المجلس في بيانه إلى أن المعتقلين في السجون السورية يعانون من بيئة صحية معتلة، فمن ذلك حشر العدد الكبير منهم في أماكن ضيقة مما يُضطرّهم إلى التناوب بين القيام والقعود والنوم، وتم توثيق ذلك بشهادة المئات من المعتقلين السابقين الذين أُفرج عنهم، إضافةً إلى تكميل النظام عن الاعتقال ومكان وجود المعتقل، وحجب معرفة ذلك عن ذوي المعتقل، فلا علم لهم بحياته أو موته، فضلاً عن السماح بزيارتِه، مما يسبب عقوبة نفسية ومعنوية على ذوي المعتقل من أبوين وزوجة وأبناء وأقارب وأصدقاء، ويتربّ على ذلك تعطُّل كثيرٍ من الأحكام وضياع كثيرٍ من الحقوق.

كما دعا البيان السجناء السابقين أن يفضحوا النظام المجرم، ويوثّقوا جرائمَه بشهاداتٍ حيةٍ بوسائل الإعلام المختلفة، وفي المحاكم الدولية، وأن يرفعوا دعاوى قضائية على كلِّ من ثبتت مشاركته في التعذيب وانتهاك حقوق المعتقلين.



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بيان بشأن المعتقلين والمسجونين في معتقلات النظام السوري

الحمد لله اللطيف الخبير، والصلوة والسلام على نبينا محمد نبي الرحمة ومعلم البشرية وعلى آله وأصحابه الأطهار الأبرار، وبعد:

فإن الإسلام العظيم أقر حقوقاً للإنسان على اختلاف منزلته الاجتماعية ومكانته الأسرية، وكل هذه الحقوق قائمة على أساس العدل، والحقوق والواجبات، ومن جملة تلك الحقوق حقوق الأسرى والمسجونين، فالشرعية الإسلامية جعلت لهم حقوقاً تتحقق ل الإنسانية الإنسان، قال الله تعالى ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حِلْبِهِ مُسْكِنًا وَبَيْتِهَا وَأَسِيرًا﴾ وقررت الشرعية أن العبس وإن كان عقوبة فالهدف منه الإصلاح وإعادة التأهيل، وليس التشفي والانتقام، وجعلت للسجنين حقوقاً في المراقبة والدفاع وزيارة الأهل والتعلم والرعاية الطبية الكاملة إلى جانب حقوق أخرى تُعد من مزايا الشريعة الإسلامية في رعاية الحقوق، مما جعل العقوبة محصورة في الشخص المخطىء، فلا تتجاوز إلى غيره من أهله وأقاربه.

ولا يخفى أن نظام الأسد المجرم المتنكر لكل القيم الدينية، والخارج على كل الأعراف الإنسانية، والمتمرد على كل المعايير الدولية، لا يقيم أي اعتبار لحقوق المعتقل والمسجين، فالاعتقال تعسفي، والتمثيل ملقة تتزعم تحت التعذيب، ودوائر القرابة والصداقاة كلها يمكن أن ينال منها بسبب شخص مطلوب، والقوانين جمدت بسبب حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ عقود، والمحاكم خاصة واستثنائية، والمفقودون داخل سجون النظام ومعتقلاته أكثر من المعلومين، وزاد على ذلك التعسفي في المعاملة والتوجيه والتعذيب البدني والنفسي، وتفضي بعض الأمراض فيما بينهم، كالسل والجرب وفقر الدم والهزال الشديد، مما أدى إلى ضعف مقاومة أجسامهم، فجعلتهم فريسة سهلة لكل الأمراض، وقد رأى العالم بأسره الصور التي سرّتها الشهير (بقيصر) لبقاء أجسام بشرية ماتت جوعاً وتعذيباً ومرضياً داخل السجون وأقبية أجهزة المخابرات، مما هو مسلم به أن عدد هؤلاء السجناء الذين لم يُسجّلوا لأسباب جنائية يبلغون عشرات بل مئات الآلاف.

إن المعتقلين في السجون السورية يعانون من بيئة صحية معتلة، فمن ذلك حشر العدد الكبير منهم في أماكن ضيقية مما يضطرّهم إلى التناوب بين القيام والقعود والنوم، وهذا لا يجهله أحد من منظمات حقوق الإنسان في العالم، وتم توثيق ذلك بشهادة المئات من المعتقلين السابقين الذين أفرج عنهم، إضافة إلى تكميل النظام عن الاعتقال ومكان وجود المعتقل، وحجب معرفة ذلك عن ذوي المعتقل، فلا علم لهم بحياته أو موته، فضلاً عن السماح بزيارته، مما يسبب عقوبة نفسية ومعنوية على ذوي المعتقل من أبوين وزوجة وأبناء وأقارب وأصدقاء، ويتربّ على ذلك تعطل كثير من الأحكام وضياع كثير من الحقوق.



قد اجتاحت وباء (كورونا) منطقتنا، ولا شك أنّه وصل إلى سوريا، وإن كان النظام يتكئ على ذلك، وفي مثل هذه الأحوال والظروف يكون هؤلاء السجناء أكثر عرضة للإصابة بهذا الوباء إذا انتقل إلى أحديهم خطأ أو عمداً، ونقلت بعض وكالات الأنباء خبر وصول هذا الوباء إلى المعتقلات وحصول بعض الوفيات، وحيال هذا الاجتناب المشروع لأبناء شعينا يبيّن المجلس ما يلي:

أولاً: يناشد المجلس المجتمع الدولي وكل المنظمات الدولية والحقوقية المعنية بالتدخل والضغط على النظام السوري لأجل الإطلاق الفوري لسراح السجناء، ومعرفة أعدادهم وأسمائهم وتهمهم وأحكامهم، والرقابة المستمرة للسجون وتحسين ظروف الاعتقال، ومراعاة ما ضمته الشرائع الدينية والمواثيق الدولية لهؤلاء، ومعاقبة المنتهكين لحقوقهم وإدراجهم ضمن قائمة المطلوبين بهم الجرائم ضد الإنسانية.

ثانياً: يهيب المجلس بكل السجناء السابقين أن يفضحوا النظام المجرم، ويتوّقّوا جرائمه بشهاداته حيّة بوسائل الإعلام المختلفة، وفي المحاكم الدولية، وأن يرفعوا دعاوى قضائية على كل من ثبّث مشاركته في التعذيب وانتهاك حقوق المعتقلين.

وفي الختام إنّ هذا النظام المجرم هو الوباء الحقيقي على شعينا، فهو الذي قتل مئات الآلاف، وسجن وشرد الملايين، فلا خلاص لشعينا إلا بإسقاطه ومحاكمة مجرميه، ومن نجا منهم من محاكمة الدنيا فلن ينجو من محاكمة الآخرة في يوم قال عنه تعالى شأنه «مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حُكْمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ» نسأل الله الرحيم الكريم أن يكون لإخواننا المعتقلين حافظاً ومعيناً وأن يفك أسرهم ليعودوا إلى أهلهم سالمين غانمين مأجورين، والحمد لله رب العالمين.

المجلس الإسلامي السوري

27 رجب 1441 هـ الموافق 22 آذار 2020 م